تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

Developing The Societal Responsibility of Egyptian Universities and their Role in Achieving Sustainable Development

إعداد

دينا كمال الدين سيد محمود

المعيدة بقسم أصول التربية

إشراف

ا.د/ ثابت كامل حكيم

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية – جامعة حلوان

ا.د/ مديحة فخرى محمود

أستاذ قسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة حلوان

مستخلص البحث باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي القائم على التحليل، وذلك لوصف العلاقة بين متغيرات البحث وصفاً دقيقاً، وتحليل ما تم التوصل إليه من معلومات وبيانات، وتوصل البحث إلى أن التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة محورهما الإنسان، ومن هنا ندرك أن هناك علاقة وثيقة بين المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، ولا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، ويقاس تقدم المجتمعات ورقيها بمستوى المسئولية المجتمعية فيها فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسئولية المجتمعية، وبالتالي فإن المسئولية المجتمعية هي أساس التنمية المستدامة، ومن ثم تُعد الجامعات من أكثر المؤسسات تحملاً لمسئولية تحقيق التنمية المستدامة؛ باعتبارها أداة المجتمع الرئيسة في إمداد وتزويد المجتمع بالكفاءات البشرية والفكرية القادرة على تغيير مستقبله وصياغته، بما يتلاءم مع التغيرات والتحديات المعاصرة؛ لقيادة المجتمع نحو تحقيق التنمية المستدامة، وانتهت الدراسة بوضع مجموعة من الآليات لتنفيذ التوصيات الخاصة بالبحث في تنمية الوعي بقيمة المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية.

الكلمات المفتاحية: المسئولية المجتمعية – التنمية المستدامة – الجامعات المصرية.

Abstract

This research aims to study the development of Societal responsibility of Egyptian universities and their role in achieving sustainable development. The research used the descriptive approach based on analysis, in order to accurately describe the relationship between the research variables, and analyze the information and data reached. The research concluded that education and development are two sides. People are of one currency, and from here we realize that there is a close relationship between social responsibility and sustainable development, and development cannot achieve any step unless qualified human forces are available, and the progress and advancement of societies is measured by the level of Societal responsibility in them, as many of the requirements of sustainable development find their applications in Societal responsibility Therefore, Societal responsibility is the basis for sustainable development, and therefore universities are among the institutions that bear the most responsibility for achieving sustainable development. As the society's main tool in supplying and equipping society with human and intellectual competencies capable of changing and shaping its future, in line with contemporary changes and challenges; To lead society towards achieving sustainable development, and the study ended with setting up a set of mechanisms to implement the recommendations for research in developing awareness of the value of Societal responsibility in Egyptian universities.

Keywords: Societal Responsibility - Sustainable Development - Egyptian Universities.

المقدمة:

مع مطلع القرن الحادي والعشرين أصبحت البشرية على عتبات عصر جديد تبدو بعض ملامحه واضحة من خلال الانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي والتقدم العلمي السريع، والانفتاح فكرياً، وثقافياً، واجتماعياً، ومعرفياً، ومع ظهور لقطاعات بشرية لديها ميل شديد للمعرفة ورغبة عارمة لفهم الكون وكشف المجهول فيه، وتفاقمت المشكلات المجتمعية والبيئية في مجتمع المعرفة الذي حول العالم إلى قرية صغيرة بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي وتوفر وسائل الاتصال الحديثة في مختلف دول العالم ومنها: الدول النامية التي تنضوي تحت تصنيفها أغلبية الدول العربية، ومن أجل تعظيم الجهود والتشارك في تحمل المسئولية فلا بد من تضامن أفراد المجتمع ومؤسساته لمواجهة التحديات الكونية المعاصرة، وهذا يتطلب تحديد الدور الذي تقوم به مؤسسات أو قطاعات الأعمال تجاه المجتمع الذي تصل من خلاله، وذلك عن طريق تحسين ظروف أفراد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة سليمة.

وتشير دراسة (زرار العياشي، 2017) بأن الجامعات مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من المجتمعات، فالجامعة من أهم المؤسسات التي تؤثر وتتأثر بالمجتمع المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، وأداة المجتمع في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من ناحية أخرى، وتقوم الجامعة بالعديد من الأدوار منها: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، وكذلك العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته.[1]

(1) زرار العياشي (٢٠١٧): دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسئوليتها الاجتماعية، مجلة الجامعة المغاربية، مج(9)، ع(18)، ليبيا، ص ص 33 – 68.

كما أوضحت دراسة (خالد بن عبدالكريم، 2017) أن الجامعة تقوم بثلاث وظائف أساسية هي: (التدريس – البحث العلمي – خدمة المجتمع) وهذه الوظائف الثلاثة مترابطة ومتشابكة ويصعب فصل إحداها عن الأخرى.[1]

كما أشارت دراسة بخاري Bokhari, A. 2017 أن زيادة التركيز على قوى السوق كجزء من العوامل المهمة التي تؤثرعلى هوية الجامعات وتنظيمها، فلم يعد مفهوم المسئولية المجتمعية محصوراً في النشاط الخيري والتطوعي، بل هو في الحقيقة مفهوم أوسع وأشمل إذ يتضمن حلولاً لمشاكل المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ ومن ثم فإنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بمعزل عن العلاقة الوثيقة بين التعليم العالي ومؤسساته – ومن أهمها الجامعات – والمجتمع.[2]

كما أكدت دراسة (هناء شحات، 2020) تعد المسئولية المجتمعية من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الجامعات ومؤسسات التعليم العالى؛ فهى التزام مستمر من هذه المؤسسات فى تطوير المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وتحسينه من خلال توافر الخدمات المتنوعة التي تسهم فى تعزيز علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع.[3]

وتعتبر المسئولية المجتمعية من القضايا المهمة لكافة فئات وشرائح المجتمع، ولا شك في أن هذه الأهمية تزداد عندما يتعلق الأمر بشريحة من طلاب جامعات، وذلك لما لهذه الشريحة من مكانة كبيرة وأهمية قصوى داخل المجتمعات، فهم عماد الأمم ورهان

(1) خالد بن عبدالكريم بن سليمان. (٢٠١٧): واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة البحث العلمي في التربية، ع(١٨)، مج9، القاهرة، ص 517.

(2) Bokhari, A. (2017). Universities' Social Responsibility (USR) and Sustainable Development: A Conceptual Framework. SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG- IJEMS) – volume 4 Issue 12, pp.1 - 10. https://www.researchgate.net/publication/321906143

(3) هناء شحات السيد. (٢٠٢٠): تصور مقترح لتفعيل المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية: جامعة بنها نموذجاً، مجلة كلية التربية، مج(30)، ع(1)، بنها، ص٢١٣.

المستقبل، وهم الثروة الحقيقية التي تعلق عليها المجتمعات آمالها في بناء حضاراتها وتقدمها ورقيها، ولا شك في أن ذلك يتطلب توفر مستوى معين من الوعي بالأدوار والمسئوليات المجتمعية المختلفة الملقاة على عاتقهم؛ ليتمكنوا من القيام بها على الوجه المطلوب.

كما أكدت دراسة (خالد بن عبدالكريم، 2017) انتقال مفهوم المسئولية المجتمعية إلى الفكر الإداري الجامعي، حيث أصبح يمثل اتجاها إدرايا وأخلاقياً، وبات شائعاً ومرغوباً به في أوساط مؤسسات التعليم العالي، فالتزام هذه المؤسسات بالمسئولية المجتمعية يساعدها في تحسين صورتها، وتعزيز قيمتها المؤسسية والأخلاقية أمام المجتمع، وكذلك في تطوير البيئة الجامعية من أجل تحقيق رسالة الجامعة، وكما تساعد في بناء علاقة أخلاقية وشفافة بين الجامعة وأصحاب المصلحة، تساعدهم أيضا في تحقيق أهدافهم التي تتوافق مع التنمية المستدامة.[1]

تحقق المسئولية المجتمعية عدداً من الآثار الإيجابية فى نفوس الطلبة وممارستهم الأكاديمية المجتمعية لعل من أبرزها: تعريفهم بالواجب عليهم نحو دينهم وعقيدتهم، والتوجيه إلى المصلحة العامة، ومنحهم الثقة والاعتزاز بالنفس، وتربيتهم على الإيجابية والأخذ بالأسباب، والتوعيه والتوجيه لاستخدام القدرات العقلية فيما ينفع المجتمع، وتعميق الانتماء للوطن والعمل على تنمية موارده، وتوسيع فهمهم للقضايا المجتمعية وتحديات المجتمع المختلفة، والمشاركة في البرامج المجتمعية، ومساعدة الآخرين في احتياجاتهم، تطوير مفاهيمهم المجتمعية.[2]

فيما ناقشت دراسة سيماكو وتي (Symaco and Tee, 2019) دور جامعات رابطة دول جنوب شرق آسيا في المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، فبالرغم من عدد

(1) خالد بن عبدالكريم بن سليمان. (٢٠١٧): واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة البحث العلمي في التربية، ع(١٨)، مج9، القاهرة، مرجع سابق، ص 514.

(2) يوسف ذياب. (2010): دليل المسئولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.، ص39.

الحالات التي تم تقديمها في تلك الجامعات؛ فإن الدراسة أكدت أن دور المسئولية المجتمعية في قطاع التعليم العالي في هذه البلدان كان منخفضاً، وأن المسئولية المجتمعية وتطوير الاستدامة مازالت بعيدة عن الاندماج الكامل في الأنشطة الأساسية لمؤسسات التعليم العالي.[1]

لذلك موضوع المسئولية المجتمعية للجامعات مطروح عالمياً في مناهج الجامعات وأدوارها، ومخرجاتها، وحتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر إستراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياه، ومن خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها باتباع المنهج العلمي وإجراء الأبحاث والدراسات المتخصصة، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم العالي ومنها: الجامعات أن تضع المسئولية المجتمعية في صلب إستراتيجياتها بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، إذ إن التعليم العالي يرفد المجتمع بأفواج من الخريجين سنوياً، ويحمل هؤلاء الخريجين قيماً ومهارات ومعارف يستخدمونها في القيام بأدوارهم المجتمعية المختلفة، وبما يحقق التنمية المستدامة للمجتمع.

مشكلة البحث:

انطلاقًا من الدور الحيوي الذي تقوم به الجامعة في تشكيل وصقل فكر ووجدان الطلاب، فإن مسئولية توجيه ذلك الفكر والوجدان نحو الارتباط بالمجتمع وقضاياه تقع بشكل أساسي علي الجامعات المصرية، كونها تعد المؤسسات المنوط بها بغرس المفاهيم والقضايا المجتمعية داخل نفوس الطلاب، وزيادة تأثر الطلاب بتلك المفاهيم من خلال عملهم المستقبلي، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بتطوير منظومة التعليم العالي، فإن العديد من الدراسات تشير إلى وجود الكثير من الظواهر التي تدل على أن الجامعات غير قادرة على النهوض بالدور المنشود الذي يجب

(1) Symaco, L. P., & Tee, M. Y. (2019). Social responsibility and engagement in higher education: Case of the ASEAN. International Journal of Educational Development, Elsevier,, Volume 66, pp. 184–192. Retrieved 20/12/2022 from: https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2018.10.001

أن تقوم به في المجتمع بشكل لا يلبى متطلبات التنمية في عصر يتسم بالعولمة واقتصاد المعرفة، وصولا إلى التنمية المستدامة والشاملة.

حيث توصلت دراسة (أحمد غنامي، 2016) إلى وجود ضعف عام في تمثل الشباب المصري للمسئولية المجتمعية ومن مظاهر ذلك:التهاون والفتور في همة العمل والقيام به دون مراعاة الدقة والإتقان؛ مما اشار إلى ضعف البنيان النفسي الأخلاقي في الشخصية بصفة عامة، مع انتشار اللامبالاة والعزلة النفسية ونقص الدافعية، الأمر يقلل من ضعف الثقة في الجماعة ومن ثم ضعف الانتماء للمجتمع ككل.[1]

كما أشارت دراسة (غادة محمد، 2017) إلى وجود قصور في فهم المسئولية المجتمعية للجامعات بأنها موجهة تجاه المجتمع الخارجي فقط دون الداخلي أو العكس، فضلاً عن أنه لا يوجد خطط خاصة بالمسئولية المجتمعية تجاه المجتمع الداخلي والخارجي المحيط بالجامعات.[2]

وقد أشارت دراسة (أحمد حسين، راندا رفعت، 2018): وجود قصور في دور الجامعات المصرية الحكومية فيما يتعلق بتحقيق المساهمة الفعالة في التنمية الشاملة على المستوى القومي نتيجة انخفاض أدائها، ومحدودية الدور الذي تؤديه في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.[3]

كما أكدت دراسة (شادية مخلوف، 2011) أنه على الرغم من انتشار مفهوم المسئولية المجتمعية للجامعات، وتزايد الاهتمام بها على المستوى الدولي والرغبة المتزايدة

(1) أحمد غنامي. (2016): دور مؤسسات التربية في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب المصري: دارسة ميدانية، مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية ببنها، مج(4)، ع(7)، ص ص 20 – 258.

(2) غادة محمد. (2017): إدراة المسئولية الاجتماعية بالجامعات المصرية وتنمية رأس مالها البشري – دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مج4، ع(13)، القاهرة، ص 386.

(3) أحمد حسين، راندا رفعت. (٢٠١٨): دور الكليات المعتمدة بالجامعات المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: كلية التربية بأسيوط أنموذجاً: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج(34)، ع(٧)، ص ص 1 – 44.

لتحقيقها؛ فإن مستوى الاهتمام العربي بها مازال يسير بخطى متخبطة وغير واضحة المعالم.[1]

كما أشارت دراسة (جمال رجب، 2017) إلى أنه يكاد ينحصر عمل الجامعات في مجال المسئولية المجتمعية أو خدمة المجتمع وتنمية البيئة على الدورات العلمية، والبرامج التدريبية، والندوات التثقيفية، والمحاضرات العامة، وهذا الواقع لا يتماشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة التى ترى لزاماً على الجامعة أن تساهم في خدمة المجتمع وتطويره في مختلف مؤسساته وقطاعاته، وذلك عبر شراكة مجتمعية فاعلة بين الجامعة وتلك المؤسسات، وتكون نابعة من حاجات المجتمع، واحتياجات الأفراد.[2]

واستناداً لما سبق، يلاحظ أن الجامعات المصرية تعاني من العديد من المشكلات، ويمكن ملاحظة وجود عديد من أوجه القصور الواضحة في دور الجامعة، خاصة في تنمية المسئولية المجتمعية لدي طلابها؛ نتيجة لبعض الظروف المتعلقة بالمناخ الداخلي للمؤسسات الجامعية، أو نتيجة لبعض العوامل الخارجية المتمثلة في التغيرات والتحولات التي حدثت في المجتمع المصري – خاصة في الآونة الأخيرة – نتيجة لسعيها الدائم نحو بناء أفراد لديهم القدرة على مواجهة كل ما يحيط بهم من تغيرات خارجية وداخلية؛ ومن ثم افتقاد العلاقة التي يأمل المجتمع في وجودها بينه وبينهم حال تخرجهم منها.

أسئلة البحث:

يتحدد السؤال الرئيسى للبحث الحالي فيما يلي:

كيف يمكن تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة؟

(1) شادية مخلوف. (2011، سبتمبر 26): ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني (نموذج مقترح)، بحث مقدم لمؤتمر: المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين، ص 10.

(2) جمال رجب. (2017): رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية، مرجع سابق، ص 791.

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الإطار المفاهيمى للمسئولية المجتمعية فى الجامعات؟
2. ما الإطار المفاهيمى للتنمية المستدامة فى الجامعات؟
3. ما واقع تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة؟
4. ما الآليات المقترحة لتنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تعرف الإطار المفاهيمي للمسئولية المجتمعية في الجامعات.
2. توضيح الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة في الجامعات.
3. الكشف عن واقع تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة.
4. وضع آليات مقترحة لتنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث: تنقسم أهمية البحث إلى:

الأهمية النظرية: وتتمثل في:

1. أهمية الموضوع الذي يتم بحثه وهو المسئولية المجتمعية للجامعات كونها أحد أهم الموضوعات المطروحة بقوة على الساحة العالمية والعربية، وهذا يبدو واضحاً من تقدم الجامعات الأوروبية بشكل خاص والعالمية بشكل عام في ترسيخ أسس المسئولية المجتمعية من خلال تبني خطط واضحة لتلك الجامعات في المسئولية المجتمعية.
2. تكمن أهمية الدارسة من جانب آخر وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع،

وتسلط هذه الدارسة على الدور المأمول من الجامعات المصرية في تنمية المسئولية المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

3. إلقاء الضوء على الأسس النظرية للتنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها فى الجامعات.

الأهمية العملية التطبيقية:

1. حيث تتمثل الأهمية التطبيقية في من التوصل لتصور وآليات تساعد في تطوير أو تأسيس العمل وفق تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

2. من المتوقع أن تفيد المعنيين بأمرالجامعات المصرية بلفت انتباههم، وتوجيه أنظارهم لإعطاء مزيد من الاهتمام بالمسئولية المجتمعية وتحقيقها لدى الجامعات المصرية.

3. يمكن أن تفيد نتائج الدراسة الحالية المسؤولين والقائمين علي أمور التعليم العالي بشكل عام، والجامعات خصوصاً؛ تخطيطاً وتنفيذاً بما يصب في النهاية لصالح المجتمع وعلي القائمين علي تحقيق رؤية مصر 2030.

منهج البحث:

نظراً لطبيعة هذا البحث وأهدافه استخدمت الباحثة المنهج الوصفي: والذي يعتمد على جمع المعلومات والحقائق حول الظاهرة محل الدراسة وتفسيرها وتحليلها، وسيتم الاستعانة به فى الإطلاع على الأدبيات والدراسات المختلفة وتحليلها للوقوف على مفهوم المسئولية المجتمعية، وأهميته، والأسس والمبادئ، وأهم الأبعاد التي تُستخدم لقياسه، وكذلك في التعرف على مفهوم التنمية المستدامة فى الجامعات.

مصطلحات البحث:

تقتصر مصطلحات البحث الحالى على مفهوم المسئولية المجتمعية، ومفهوم التنمية المستدامة، وقد تم استعراض المفاهيم المختلفة للبحث الحالى فى الإطار النظرى بالتفصيل، وفيما يلى عرض للتعريفات الإجرائية لتلك المصطلحات فى البحث الحالى:

المسئولية المجتمعية: Societal responsibility:

تعرف المسئولية المجتمعية إجرائياً فى البحث الحالى بأنها «مجموعة من القرارات والممارسات المتخذة من قبل الكلية – كإحدى منظمات المجتمع – حيث تتم المشاركة لتحقيق التنمية المستدامة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة ووفائها بجميع مسئولياتها والتزاماتها تجاه المجتمع، من خلال دعمه وتطويره بمجموعة من الأنشطة والبرامج التي تلبي احتياجاته وتحقق جودته في التعليم، بما يسهم في تحقيق أهداف ومنافع اقتصادية وتنموية لإدارة الجامعة كجزء من استراتيجيتها.»

التنمية المستدامة Sustainable Development:

تعرف التنمية المستدامة إجرائياً فى البحث الحالى بأنها «تلبية احتياجات المجتمع التعليمية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والبيئية، من خلال إحداث تغييرات جذرية متعلقة بتلبية تلك الاحتياجات مع نقلة نوعية وبجودة عالية نحو الرقي والتقدم في مختلف القطاعات المجتمعية وبما يحقق الرفاه العام للمجتمع، والعملية التي بموجبها تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.»

الدراسات السابقة:

تم الحصول على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث، وقد تم توظيف هذه الدراسات فى كل من تحديد المشكلة، والإطار النظرى، والواقع.

محاور البحث:

بناء علي ما سبق يمكن تحديد خطوات البحث الحالي كما يلي:

المحور الأول: وضع الإطار العام للبحث ويتضمن مقدمة البحث، وصياغة مشكلته، وتساؤلاته، وأهدافه، وأهميته، ومنهجيته وأهم المصطلحات الخاصة به .

المحور الثانى: توضيح الإطار المفاهيمى للمسئولية المجتمعية فى الجامعات.

المحور الثالث: توضيح الإطار المفاهيمى للتنمية المستدامة فى الجامعات.

المحور الرابع: واقع تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الخامس: نتائج البحث والآليات المقترحة لتنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة.

وبعد عرض المحور الأول والذى تمثل فى الإطار العام للبحث وما أشتمل عليه من عناصر تتضمن: مقدمة البحث، وصياغة مشكلته، وتساؤلاته، وأهدافه، وأهميته، ومنهجيته وأهم المصطلحات الخاصة به نقوم بعرض المحاور تباعا.

المحور الثانى: الإطار المفاهيمى للمسئولية المجتمعية فى الجامعات.

يتناول هذا المحور عرضا لمفهوم المسئولية المجتمعية بوجه عام وللجامعات، كذلك توضيح أهميته فى تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية، والأسس والمبادئ التي تبني عليها المسئولية المجتمعية، وأبعاد المسئولية المجتمعية للجامعات، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

- **أولاً. تعريف المسئولية المجتمعية:**

لم يتفق الباحثون حول وجود تعريف محدد للمسئولية المجتمعية نظراً لكونها من المصطلحات البينية التي اهتم بها الباحثون من وجهات نظر مختلفة، ومن هذه التعريفات ما يلي:

ويعرفها (سيد عثمان، 2010) بأنها: "المسئولية الفردية عن الجماعة وهي مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها؛ وفيها يكون الفرد مسئولاً ذاتياً عن الجماعة أي أنه مسئول أمام ذاته أو أن صورة الجماعة منعكسة في ذاته، أي أنها مسئولية ذاتية ومسئولية أخلاقية، مسئولية فيها من الذاتية المراقبة الداخلية والمحاسبة الذاتية، كما أن فيها من الأخلاقية ما في الواجب الملزم داخلياً، إلا أنه داخلياً خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية، أو يغلب عليها التأثير الاجتماعي؛ وتعبر المسئولية المجتمعية عن درجة الاهتمام والفهم والمشاركة للجماعة".[1]

(1) سيد أحمد عثمان. (2010): المسئولية الاجتماعية – التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 8.

واتفق كل من (حسين عبد المطلب، 2014)، و(نجلاء فتحي، 2016)،، و البنك الدولي (World Bank, 2005) على تعريف المسئولية المجتمعية بأنها:[1]

"الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوي العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل."

كما تعني المسئولية المجتمعية هي ارتباط الحقوق بالواجبات، فإشباع الاحتياجات وحل المشكلات لابد أن يرتبط بمدى مساهمة أفراد المجتمع واشتراكهم لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم معتمدين على أنفسهم، والمسئولية المجتمعية متبادلة بين الأفراد والجماعات وبين المجتمعات المحلية وبين المجتمع العام.[2]

وتعرف أيضًا بأنها التزام من الشركات بأن تكون منتبهة لاحتياجات الداعمين والمستهلكين والمسؤولية، و تعني أيضًا اتخاذ قرار بتوجيه كل نشاطات الشركة من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والعمالة، والبيئة، واتباع المتطلبات الشرعية في علاقتها بالمجتمع.[3]

---

(1) انظر كلًا من:

- حسين عبد المطلب. (2014): المسؤلية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، أرشيف ميونيخ الشخصي، استرجعت بتاريخ أكتوبر 10، 2022، من https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54977/1/MPRA_paper_54977.pdf ص 5.

- نجلاء فتحي. (2013): الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي في مصر كأداة لتفعيل برامج المسئولية الاجتماعية، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مج17، ع(2)، القاهرة، ص 30.

- World Bank. (2005): Opportunities and Options for Governments to promote corporate social Responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania , Washington, D.C., 20433, U.S.A,Working Paper,March., p.1.

(2) Tuomo, Takala,(2007), From Social Responsibility to Environmental ResponsibilityChanges in the Finnish Business Discourse from 1970 to 1995, Electronic journal of Business Ethics and Organization Studies, Vol. 12, No.2. p.8

(3) Barroso- Tanoira, F. G., Santos- Valencia, R. A., & Ávila- Ortega, J. I. (2016). The ABC of Corporate Social Responsibility. AshEse Journal of Business Management, Vol. 2(2), p. 72.

- **مفهوم المسئولية المجتمعية للجامعات**

يعرفها (محمد بن ناصر، 2017) بأنها: التزام الجامعة إدارياً، وأكاديمياً، وبحثياً، وبيئياً، ومجتمعياً، ووطنياً، التزاماً يقود جميع وظائف الجامعة، وينعكس أثره على منسوبي الجامعة، ومكونات المجتمع البشرية والإدارية والبيئية، ويقودها نحو الريادة والتنمية.[1]

كما تعرفها (غادة محمد، 2017) بأنها: «مسئولية الجامعات عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة من خلال استراتيجيات شفافة وأخلاقية؛ بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة بما تشمله من صحة المجتمع ورفاهيته، وتساعد على إدراك توقعات المستفيدين وعلى تنفيذ قوانين ومعايير الدولة للسلوك».[2]

وأيضا تعرف المسئولة المجتمعية للجامعة بأنها: مسئولية الجامعات عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة من خلال استراتيجيات شفافة وأخلاقية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بما تشمله من صحة المجتمع ورفاهيته، وتساعد على إدراك توقعات المستفيدين وعلى تنفيذ القانون والمعايير الدولية للسلوك.[3]

وبالنظر للتعريفات السابقة للمسئولية المجتمعية للجامعات يتبين أن بعض الباحثين يرون أن المسئولية المجتمعية قد تكون واجباً، والبعض الآخر يرى أنها نشاط تطوعى، أو أنها التزام أدبي وأخلاقي وأحياناً متطلب تشريعي، كما يتضح من التعريفات السابقة

(1) محمد بن ناصر الشهيل. (2017): تقدير القيادات الأكاديمية بالأقسام العلمية في جامعة شقراء لتحقيق أقسامهم للمسئولية المجتمعية، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية جامعة عين شمس، ع(41)، ج.1، القاهرة، ص 24.

(2) غادة محمد. (2017): إدارة المسئولية الاجتماعية بالجامعات المصرية وتنمية رأس مالها البشرى: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ع(13)، القاهرة، ص 330.

(3) University Politehnica Of Bucharest. (2015)."Comparative Research On The Social Responsibility Of Universities In Europe and Development Of A Community Reference Framework", p. 4 Available: http://www.eu - usr.eu (Accessed: 23.9.2022).

أنها ركزت على ثلاثة جوانب للمسئولية المجتمعية، وهي: المجتمع المحلي الذي تعمل به المؤسسة الجامعية، وكذلك المستفيدين، واخيرا العنصر البشرى العامل في هذه المؤسسة الجامعية، كما يتضح أن أطراف المسئولية المجتمعية هى أطراف داخل المؤسسة الجامعية (القيادات الجامعية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والعمال، والموظفون والإداريون)، وأطراف خارج الجامعة (المستفيدون من الأفراد والمواطنين، والمجتمع المحلي بمؤسساته، والمصانع، والشركات،... إلخ).

وبصفة عامة، يمكن النظر إلى المسئولية المجتمعية للجامعات – في ضوء التعريفات السابقة – على أنها:

- تركز على جميع الأطراف ذات العلاقة والمستفيدة من الجامعة أو التي تعد الجامعة ملتزمة تجاههم، للقيام بممارسات للمسئولية المجتمعية ومنهم أعضاء الجامعات العاملين بها وأسرهم وكذلك المجتمع المحيط.
- تعبر عن التزام الجامعات بمسئوليتها تجاه المجتمع المحيط، والتي تعد إحدي أولويات التخطيط للمؤسسة الجامعية.
- تسهم في تحقيق الرفاهية لحياة المواطنين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل به.
- تركز على إدراك توقعات المستفيدين وتلبيتها.
- تهدف ممارسات المسئولية المجتمعية إلى تنمية الموارد البشرية بالمجتمع الجامعي، وتحقيق رفاهيتهم وتلبية احتياجاتهم واحتياجات المجتمع المحيط، وأن الجامعات تقوم بهذه الممارسات بشكل طوعي اختيارى، ومع ذلك فهي ملتزمة بالقيام بها بشكل منتظم ومستمر، من أجل ضمان تأثيرها على المستفيدين من المؤسسة الجامعية.

ثانياً. أهمية تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات:

أشارت (لانا بن سعيد، 2013) إلى أهمية تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات فيما يلي:[1]

- تحقيق الجامعة للجودة في خدمة المجتمع وفق مقاييس دولية.

(1) لانا بن سعيد. (2013، أبريل 2 – 4). تصور لإجراءات مواصفة الأيزو 26000 للمسئولية الاجتماعية لضمان جودة برامج خدمة المجتمع في جامعة الملك سعود، المؤتمر العربي الدولي

- تحسين علاقات الجامعة وتنظيمها مع أصحاب المصلحة.
- تعزيز سمعة الجامعة محلياً ودولياً وكسب ثقة المجتمع بتحسين نتائج أدائها.
- تعزيز الولاء الوظيفي لموظفي الجامعة.
- ضمان نزاهة التعاملات في الجامعة من خلال المشاركة المسئولة والمنافسة العادلة.
- المصلحة العامة والمشاركة الفاعلة في المجتمع والتنمية المستدامة.
- تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية في الجامعة.

وترى (غدير مقداد، 2019) أن المسئولية المجتمعية للجامعات تساعد في تطوير المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وتعمل على تحسينه، وذلك بتوفير الخدمات المختلفة والمتنوعة بطريقة طوعية تعزز درجة مساهمة الجامعة وارتباطها بالمجتمع من خلال الحملات التطوعية، والمشاركة الأعمال الخيرية، والاهتمام بالجوانب المتعلقة بالبيئة والصحة وضمان حقوق الإنسان.[1]

ويضيف مارينيسك وآخرون (Marinescu, et al,2010) أن أهمية تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات تتمثل فيما يلي:[2])

- تمثل الجامعات الممول الرئيس للموظفين الجدد في المؤسسات الحكومية والخاصة.
- تساعد الجامعة جميع الأفراد على التوازن بين الرغبات الشخصية واحتياجات المجتمع.
- تؤدى الجامعة دوراً رئيساً تعليمياً وبحثياً في المجتمعات التي توجد فيه.

لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، ص 535. – https: / /search.emarefa.net /detail /BIM – 551249

(1) غدير مقداد. (2019). دليل إداري تربوي مقترح لتعزيز المسئولية المجتمعية لجامعة الكويت بناء على أسس الجامعة المنتجة، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ص 2.

(2) (2)) (Marinescu, p., Toma, S. G, & Constantin, L. (2010). Social Responsibility At The Academic level Study Case: the University Of Bucharest. Studies and Scientific Researches- Economic Edition, Vol. 15, p.406.

- تعمل الجامعات على توسيع مجالات المشاركة مع القطاع الخاص فيما يخدم أهدافها.
- تتصدي الجامعة للتحديات التي تواجه المجتمع، سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو ثقافية.

وتبرز أهمية المسئولية المجتمعية من كونها التزاماً أخلاقياً نحو المجتمع لتحقيق أهدافه والتفاعل مع قضاياه الانسانية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، لأنها تساهم في بناء علاقات وثيقة مع مؤسسات المجتمع، وتعم فوائد وأهمية تنمية المسئولية المجتمعية أيضاً على الطلاب والخريجين، ويضيف طارق عامر لهذه الأهمية ما يلي:[1](

- أن تنمية المسئولية المجتمعية للطالب، ضرورية لصلاح المجتمع ككل، والمجتمع ككل بحاجة ماسة إلى الفرد المسئول اجتماعيًا ومهنيًا وقانونيًا، والمسئولية المجتمعية تجعل الفرد عنصراً فعالاً في المجتمع بعيدًا عن كل الجوانب السلبية واللامبالاة، مهتمًا بمشكلات غيره من الناس اهتمامًا يحفزه للمساهمة الفعلية في حلها.
- إن المسئولية المجتمعية تجعل الطالب يدرك النتائج التي تترتب على سلوكه كمواطن، فالطالب الذي يهدر وقته بدون الانتفاع به في المذاكرة، أو ذاك الذي يعتدي على آخر أيضًا شخص تنقصه المسئولية المجتمعية، أما الفرد ذو المسئولية المجتمعية العإلية يضحي في سبيل الجماعة أو الصالح العام ببعض مصالحه الشخصية إذا تعارضت مع المصلحة العامة.
- كما أن المسئولية المجتمعية تجعل الفرد متقبلا وواعيًا للتغيرات التي تحدث من أجل التنمية والتقدم.
- تفيد المسئولية المجتمعية الطالب في دراسة التوازن بين التحولات والتغيرات السريعة التي تجري في المجتمعات وبين تغير شخصية الفرد في المجتمع بحيث يشعر الطالب أن هذه التحولات والتغيرات منه وله وأنه مسئول عنها.

(3) طارق عامر. (2015): المسئولية المجتمعية، أساليبه، معوقاتها، الدار العلمية، القاهرة، ص 261.

- كما تفيد المسئولية المجتمعية القائمين على شئون التربية وأجهزتها ومؤسساتها والمشتغلين بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية الإحساس بالمسئولية عند الطلاب.
- تأهيل وتمكين طلاب وخريجي للتحلي باكتساب مقومات ومهارات وسلوكيات المسئولية المجتمعية.

في ضوء مما سبق ذكره يمكن النظر لأهمية المسئولية المجتمعية للجامعات بأنها تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ورفاهية أفراده ومنظماته، وتظهر أهمية تفعيلها في تحقيق التميز بالجامعة من خلال تحسين سمعتها المحلية والدولية والحصول على مرتبة متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات، بالإضافة إلى كسب ثقة المجتمع، والحصول على الفوائد الاستراتيجية طويلة المدى، وجذب موارد جديدة واستدامتها، وزيادة قوة تأثيرها المجتمعي والبيئي والاقتصادي، وربط وظائف الجامعة بالاحتياجات الفعلية لحاجات المجتمع، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية فيها، وتعم فوائد تنمية المسئولية المجتمعية أيضاً على الطلاب والخريجين.

ثالثاً. الأسس والمبادئ التي تبني عليها المسئولية المجتمعية:

للمسئولية المجتمعية عدة أسس ومبادئ تلزم المؤسسات باتباعها، لكي تسير علي نهج سليم وفعال، وهذه الأسس والمبادئ هي:[1]

1. القابلية للمساءلة: ينبغي على المؤسسة أن تقبل وتوافق على الفحص والتدقيق الملائمين، والتجاوب مع هذا الفحص والتدقيق وقابليتها للمساءلة من قبل الهيئات القانونية فيما يتعلق بالقوانين واللوائح.
2. السلوك الأخلاقي: أن تتصرف المنشأة بشكل أخلاقي يتمثل في الأمانة والالتزام والعدل، والتكامل من خلال تطبيق معايير السلوك الأخلاقي التي تتلاءم مع غرضها

(1) أسامة المليجي. (2010، مايو 24 – 25): المسئولية المجتمعية للمؤسسات والمواصفات القياسية الدولية الجودة واستراتيجية التغيير ISO 2600، المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للجودة "الجودة واستراتيجية التغيير، القاهرة، ص 19.

وأنشطتها، ووضع هيكل حوكمي يساعد في تعزيز السلوك الأخلاقي ووضع آليات رقابية لمراقبة وتطبيق السلوك الأخلاقي.

3. الشفافية: ينبغي على المؤسسة أن تصفح عن قراراتها وسياستها وأنشطتها المسئولة عنها وأن تكون متاحة للأشخاص، وتقدم في الوقت المناسب، كما يجب أن تكشف للأطراف المعنية عن هيكلها الداخلي ومسئوليتها.

4. احترام مصالح الأطراف المعنية: من خلال التجاوب مع الأطراف المعنية بالاعتراف بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية، مع الوضع في الاعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية، والمصالح الأكبر الخاصة بالمجتمع والمتعلقة بالتنمية المستدامة.

5. احترام سلطة القانون: ويكون بشكل إلزامي لجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية، حيث يقصد بسلطة القانون أنه لا يحق لأي فرد أو منشأة أن يكون فوق القانون الذي تخضع له الحكومة.

6. احترام الأعراف الدولية للسلوك: وهي أن تضع المنشأة في اعتبارها القنوات التشريعية، الهادفة إلى التأثير في المنشآت والهيئات لعلاج أي تعارض مع القانون الداخلي، والالتزام بمبادئ احترام الأعراف الدولية للسلوك إذا كان القانون الوطني أو تطبيقه لا يوفر حماية كافية لحقوق الإنسان.

ويمكن القول إنه من خلال الأسس التي تبني عليها المسئولية المجتمعية، تستطيع المؤسسات العالمية والمحلية التعامل على قدر كبير من العدالة والشفافية والجودة واحترام الرأي والرأي الآخر، مما يعود بالرخاء والاستثمار الأمثل للموارد وتحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالاتها.

رابعاً. أبعاد المسئولية المجتمعية للجامعات:

سعت الكثير من الدراسات الحديثة التي تناولت المسئولية المجتمعية في الجامعات لتقسيمها إلى عدة أبعاد أو مجالات ليسهل دراستها، حيث قامت بعض الدراسات بتقسيمها إلى: أبعاد اقتصادية، وأخلاقية، وشبه اجتماعية، وخيرية، وبيئية، وقسمتها دراسات أخرى إلى عدة أبعاد منها البعد الإداري والإجرائي، والبعد المجتمعي، والبعد

الأخلاقي والقيمي، والبعد البيئي والصحي، والبعد الوطني والإنتمائي، والبعد المعرفي والتربوي، بينما قامت بعض الدراسات بتقسيمها إلى أبعاد من منظور آخر تتناول أبعاد هي: الحوكمة والإدارة، والطلاب، والعاملون، والبعد الاجتماعي، والمحافظة على البيئة، والشراكات، والتحسين المستمر، كما قسمتها أخرى إلى أبعاد تعليمية، وتنظيمية، وبيئية، ومعرفية، واجتماعية.

ومن خلال استقراء الباحثة لهذه الأبعاد في عدد من الأدبيات (يوسف ذياب، 2010)، و(أحلام العيثاوي، وعمار السامرائي، 2011)، ولكل بعد مجموعة من المؤشرات الحقها في الآتي، حيث تصنفها إلى ما يلي: –

أولاً. البعد الاقتصادي:

البعد الاقتصادي للمسئولية المجتمعية لا يشير إلى الربح جانباً من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، وضمن هذا السياق فعلي الجامعات أن تقوم بتبني مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي وتطبيقها، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها، وقد تم استخلاص المؤشرات الآتية للبعد الاقتصادي:

- الالتزام بالقواعد القانونية النافذة في ممارسة العمليات الاقتصادية.
- دعم الأنشطة الاقتصادية الخاصة بفئات المجتمع الأقل حظاً.
- دعم أنشطة لجان حماية المستهلك.
- الاهتمام بالفئات الأقل حظاً من خلال التعامل معهم وفق مبدأ تكافؤ الفرص.
- متابعة الخريجين لإيجاد وظائف لهم.
- دعم المشروعات المجتمعية الإنتاجية.
- تبني مفهوم التنمية المستدامة في أعمال الجامعة جميعها.
- استحداث تخصصات جديدة لمواكبة المستجدات العلمية لتلبية احتياجات المجتمع.

ثانياً. البعد الاجتماعي:

لقد كان ينظر للمسئولية المجتمعية على أنها عقد بين الجامعة والمجتمع، وتلتزم بموجبه الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام، ولكن الوصول إلى تشخيص متكامل للمسئولية المجتمعية للجامعات في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة، ويرجع هذا الأساس إلى أمرين: الأول يمثل في وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتباين بل وتتناقض، والثاني وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من الجامعات وبين ما هو مقدم بشكل حقيقي.

ولابد للجامعة أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيه، بما ينعكس إيجابياً على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي، والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، ويعد النمط الإداري المنفتح الذي تعمل به الجامعة دوراً حاسماً في تحمل الجامعة لمسؤوليتها المجتمعية بعامة ولسلوكها الاجتماعي بخاصة، وفيما يلي أهم المؤشرات للبعد الاجتماعي:

- احترام القواعد القانونية النافذة.
- تعزيز القيم الأخلاقية.
- احترام الثقافات المختلفة السائدة في المجتمع.
- دعم الأنشطة المجتمعية بمختلف أشكالها.
- تنفيذ برامج عمل تطوعية لخدمة المجتمع المحلي وبحسب الاحتياجات.
- تبني المبادرات المختلفة ذات المردود المجتمعي.
- رفع درجة الوعى العام في مشروعات التنمية الشاملة بمستوياتها المختلفة.
- تأهيل أعضاء المجتمع المحلي وتدريبهم.
- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بتقديم برامج متنوعة لهم.
- تدريب المتطوعين القائمين على المسئولية المجتمعية في الجامعة.
- نشر ثقافة المسئولية المجتمعية عند الطلبة.

- دعم البنية التحتية في المناطق المجاورة للجامعة.
- الإسهام في حل مشكلة البطالة من خلال استحداث برامج تشغيلية.
- احترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

ثالثاً. البعد البيئي:

لابد للجامعات أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد، وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها، وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز، لتتمكن بالتالى من التحسين الفعال لأدائها البيئي، ومن الواجب أن تكون تلك المعايير المحددة من قبل المؤسسة نفسها أن تكون شاملة، ومثبتة أي يمكن إثباتها، وموثقة ومعمولاً بها.

وبعامة فإن المسئولية المجتمعية تعد التزاما على الجامعة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق الإسهام في مجموعة كبيرة من الأنشطة المجتمعية مثل: (محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل، وتلبية احتياجات المجتمع ومستجداته) وقد تم استخلاص المؤشرات الآتية للبعد البيئي:

- إجراء دراسات ميدانية حول أسباب التلوث البيئي.
- رعاية حملات مكافحة التدخين.
- نشر الوعى الصحي بين فئات المجتمع.
- رعاية حملات مكافحة التلوث البيئي بأشكاله المختلفة.
- القيام بحملات نظافة للبيئة المحلية.
- عقد ندوات مختلفة حول أهمية المحافظة على البيئة من التلوث.
- الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية ذات العلاقة بالبيئة وطرق المحافظة عليها.

- الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات المحلية الخاصة بالبيئة.
- إجراء دراسات خاصة بتدوير النفايات بأشكالها المختلفة.

رابعاً. البعد المؤسسي:

يُعد البعد المؤسسي من أهم أبعاد المسئولية المجتمعية إذ على الجامعة أن تتحلى بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع، وأن تكون لديها قابلية للمساءلة، وأن تحترم وتضع في اعتبارها احترام مصالح الآخرين بالتجاوب مع الأطراف المعنية.

وكذلك على الجامعة الإذعان لكافة القوانين والأنظمة المطبقة (احترام سيادة القانون)، وأن تحترم المعايير الدولية للسلوك مع الالتزام باحترام سيادة القانون (احترام المعايير الدولية للسلوك وخدمة المجتمع)، إضافة لاحترام الحقوق الإنسانية والاعتراف بأهميتها وعموميتها، لذا لابد من توفير البيانات اللازمة لإدماج المسئولية المجتمعية عبر الخطط الاستراتيجية للجامعة ومناهجها وأنشطتها، وتحليل كيفية ارتباط خصائص الجامعة بالمسئولية المجتمعية.

أما الممارسة العملية فتقتضي أولاً زيادة الوعى وبناء الكفاءة للمسئولية المجتمعية وتحديد اتجاه الجامعة بالنسبة لهذه المسئولية، بناءً على توجهات حوكمة الجامعة وأنظمتها وإجراءاتها، ثانياً تقتضي التواصل مع الأطراف المعنية وعقد الاجتماعات والحوارات معها والإمداد بالمعلومات وتحفيز العاملين والطلبة وإشراكهم، ومقارنة المستوي وتعزيز السمعة، وقد تم استخلاص المؤشرات الآتية للبعد المؤسسي:

- تضمين المسئولية المجتمعية الخطة الاستراتيجية للجامعة.
- تحقيق الرؤية التي تنطلق منها فلسفة الجامعة تجاه المسئولية المجتمعية.
- إدراج مفهوم المسئولية المجتمعية ومبادئها وأبعادها في المناهج الدراسية للجامعة.
- تعزيز المسئولية المجتمعية للجامعة من خلال إعداد كوادر متخصصة بذلك.
- الإفصاح عن أنشطة الجامعة في مجالات المسئولية المجتمعية.
- نشر ثقافة المسئولية المجتمعية بين العاملين في الجامعة.

- إسهام العاملين في الجامعة في تحقيق المسئولية المجتمعية من خلال تطوعهم لأيام عمل خدمية.
- الاعتراف الفعلي بحق المساواة الجماعية بين الطلبة.
- احترام الرأي والأي الآخر داخل الجامعة.
- احترام الاتفاقيات الرسمية في مجال المسئولية المجتمعية.
- تشكيل الجمعيات الطلابية المهتمة بالخدمات المجتمعية ورعايتها.
- التزام الجامعة بإدارة عملياتها بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة.
- إنشاء مراكز علمية متخصصة لخدمة المجتمع.
- تخصيص وحدة علمية متكاملة لإدارة العلاقات مع المؤسسات الأخرى.
- تعزيز الكفاءات العلمية معنويا وماديا لتحقيق أعلى درجات التقدم والرقي، بما يقلل من هجرة الكفاءات.
- عقد الدورات التدريبية الداعمة للمجتمع المحلي.

خامساً. البعد الثقافي:

من المؤمل أنه مع تنامي ثقافة المسئولية المجتمعية أن تتنامي حالة من الذكاء المجتمعي، وكذلك صياغة عقد اجتماعي بين قطاع التعليم العالى والمجتمع المدني يقوم على أسس من الشفافية والنزاهة واحترام الآخر والشعور بالأمان، وتوليد قصص نجاح تؤدي إلى تمكين المجتمع المحلي، والخدمة المجتمعية العامة، وحفظ حقوقه وبناء أسس التنمية المرتبطة بالإنسان، بحيث تحترم كرامة الإنسان والمجتمعات المحلية، وجعلها جزءًا من مشروع التنمية المستدامة على مستوى الدولة والوطن العربي، وهذا لا يأتي إلا من خلال إشاعة ثقافة المسئولية المجتمعية، وقد تم استخلاص المؤشرات الآتية للبعد الثقافي:

- دعم المنتديات الثقافية المجتمعية.
- نشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع.

- التواصل الثقافي العالمي.
- تعزيز الثقافة الوطنية التاريخية.
- تبني ثقافة الحوار كأهم الآليات لتحقيق المشاركة المجتمعية.
- رعاية المهرجانات الثقافية بكل أشكالها.
- إعداد البرامج التعليمية للفئات الأقل حظاً.
- دعم البحث العلمي.
- الإسهام في تطوير مؤسسات المجتمع المدني لتكون أكثر مقدرة وكفاءة في تحقيق النتائج.
- الإسهام في تطوير النظام التعليمي العالى والعام ودعمه.
- تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار من خلال الإعلان عن مسابقات بحثية وعلمية.)
- **ومما سبق يمكن استخلاص أبعاد المسئولية المجتمعية للجامعات كما هو موضح بالشكل التالى**

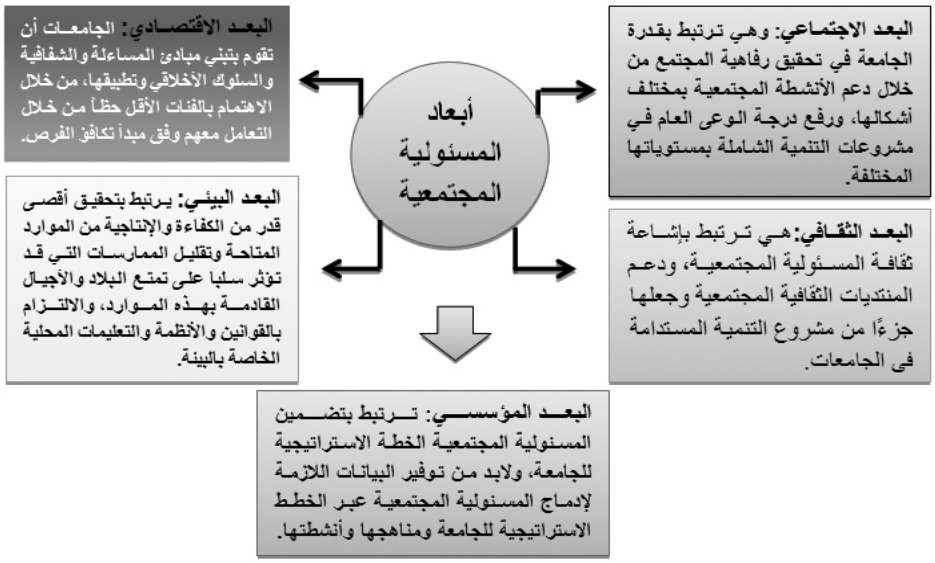

شكل (1) أبعاد المسئولية المجتمعية للجامعات

المصدر: إعداد الباحثة

ويلاحظ مما سبق تعدد تقسيمات أبعاد المسئولية المجتمعية للجامعات، وتنوع جوانب التركيز في تقسيمها، وقد يعود ذلك لتعدد منطلقات الباحثين والاختلاف بينهم في تبني مفهموم المسئولية المجتمعية لمؤسسات التعليم العالى؛ الذي يمثل وجهة النظر التي يرونها، حيث أشار إلى أن اختلاف الغايات وما هو مطلوب دراسته في المسئولية المجتمعية نتج عنه اختلاف طرائق تقسيم الأبعاد في دراسة المفهوم.

خامساً. المسئولية المجتمعية للجامعات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر المسئولية المجتمعية إحدى أهم المداخل الإدارية الحديثة لتحسين أداء المؤسسات وجعل دورها فاعلاً في التنمية المستدامة، من خلال تطوير الجوانب البيئية والاجتماعية، خاصة مع تزايد دور الرأي العام والمنظمات الاجتماعية والبيئية في تقييم أدائها المجتمعي، لذا فهي تعمل على ضمان تكامل أبعاد أدائها الشامل وعدم الاكتفاء بتحقيق أداء اقتصادى ومالى عالٍ على حساب باقى أبعاد الأداء المجتمعية.

ويرتبط بالعمل على إحداث تنمية مستدامة متواصلة ومتجددة تلبيه احتياجات الحاضر دون التضحية بمتطلبات المستقبل، فالموارد الطبيعية محدودة وهي ملك للجميع، وللمستقبل بقدر ما هي ملك للحاضر، وهي في كل الأحوال ليست ملكاً للإنسان، وإنما هي حق كل الكائنات الحية، فالإنسان جزء من النظام البيئي وليس يعيش خارج البيئة.

فالتنمية المستدامة هي التي تنطلق من هذه المبادئ و تحقق التوازن بين التنمية والبيئة، وبين الإنتاج والاستهلاك، وبين قدره البيئة على العطاء وقدرتها على العمل، إن التحدي الآن هو كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار البيئية، وذلك لا يتم إلا من خلال التخطيط لآليات هذه العلاقة ومن خلال موقع النشاط الاقتصادي، لكونه الذي يتفاعل فيه النشاط الصناعي مع البيئة المحيط به سواء في استغلال الموارد المتاحة أو في تحمله الآثار البيئية الناتجة عن ذلك النشاط، فالموقع الأفضل هو ذلك الذي يكون

فيه استغلال الموارد، وكفاءة الاستثمار والتطور التكنولوجي في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل.[1]

ومن زاوية أخري لابد من التأكيد على ضرورة الاهتمام بتعزيز المسئولية المجتمعية لدى أفراد المجتمع عامة، وطلاب الجامعات خاصة، وذلك من أجل النهوض بمجتمعهم وتحقيق التنمية المستدامة فيه، فهى من أهم القضايا الجديرة بالبحث والاهتمام؛ حيث إنها تنمية لجانب من جوانب الوجود الاجتماعي يحتاج إليها الفرد للوقاية والعلاج من الكثير من المظاهر السلبية التي تعوق عملية التنمية مثل: اللامبالاة، وافتقاد الهوية، وضعف تحمل المسئولية، وهي من القضايا المهمة لكافة فئات المجتمع؛ فأي مجتمع بحاجة إلى الفرد المسئول، ويقاس تقدم المجتمعات ورقيها بمستوى المسئولية المجتمعية بين أفرادها، والمسئولية المجتمعية لا تقع على عاتق الفرد وحده؛ بل هى ذات طابع اجتماعي.

كما أنها واحدةً من دعائم الحياة المجتمعية المهمة، حيث تُقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله المسئولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين. وتزداد هذه الأهمية عندما يتعلق الأمر بشريحة طلاب الجامعة، وذلك لما لهذه الشريحة من مكانة كبيرة وأهمية بالغة داخل المجتمعات؛ فهم عماد الأمم والثروة الحقيقية التي تعلق عليها المجتمعات آمالها في بناء حضارتها وتقدمها ورقيها. فالمرحلة الجامعية هى رحلة مفصلية فارقة في عمرِهم ومرحلة مهمة في بناء الذات؛ حيث تنمى المهارات اللازمة للمواطنة الصالحة، كما أنها الوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. فالتنمية المستدامة هي رؤية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال تناول مشكلاته واحتياجاته في البيئة المحيطة للجامعات، وإيجاد حلول عملية لها، وذلك من خلال المسئولية المجتمعية للأفراد والمؤسسات.

وتتضمن المسئولية المجتمعية للجامعات عدة عناصر تتكامل فيما بينها على النحو الآتي:[2]

(1) فلاح جمال معروف، (2016): التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان.، ص 59.

(2) أحمد محمد. (2018): واقع المسئولية المجتمعية لكليات التربية للطفولة المبكرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، المجلة العلمية لكلية رياض أطفال، ع(12)، القاهرة، ص ص 85 – 86.

1. الالتزام: وهو يشير إلى إشراك وتمكين مجتمع الجامعة من ممارسة المسئولية المجتمعية، ولا يمكن أن تحدث تلك الممارسة في عزلة من قبل مجموعة محددة من الناس، كما إنها يجب أن تكون متسقة مع رسالة الكلية والجامعة.
2. التحقيق والتنفيذ: وتشتمل على الإعلام والتواصل ونتائج التشخيص الذاتي لجميع المجموعات (الداخلية والخارجية) التي شاركت، وجميع البيانات التي أمكن تلخيصها في كل من نقاط القوة والضعف والنقاط الحرجة والمطالب والاقتراحات، وينبغي أن يتضمن ذلك ملخصا للنتائج الرئيسة ومقترحات التحسين، ويمكن تقديمها من خلال المحادثات والاجتماعات والتقارير والكتيبات والعروض التوضيحية الرسمية وما إلى ذلك.
3. التشخيص الذاتي: وفي هذه الخطوة تقوم الجامعات بالتشخيص الذاتي من أجل معرفة وضعها من حيث نقاط القوة والضعف ومجالات التحسين، وعليها أن تحلل الأوضاع القائمة لتحديد مستوى المسئولية المجتمعية، وهذا التشخيص الذاتي يتم تنفيذه من قبل مختلف أفراد مجتمع الجامعة سواء الداخليين مثل الموظفين والأساتذة والطلاب أو الخارجيين مثل أفراد المجتمعات المحلية والخريجين وغيرهم.

المحور الثالث: الإطار المفاهيمى للتنمية المستدامة فى الجامعات.

يتناول هذا المحور عرضا لمفهوم التنمية المستدامة، وخصائص التنمية المستدامة، و دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً. تعريف التنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك العديد من التعريفات لهذا النوع من التنمية، بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد إلى أخر، فالتنمية المستدامة يطلق عليها أحياناً التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، كأحد أنماط التنمية الحديثة نسبياً، والذي يتصف بمجموعة من الخصائص منها أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، ونذكر منها ما يلى:[1]

(1) (J.Kozlowski and G.Hill, (1998). Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, p6.

- تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، وهي التي تأخذ في اعتبارها التوازنات الطبيعية وذلك حفاظاً على الموارد من التدهور والاستنزاف وضماناً لاستدامة التنمية».[1]
- في حين اشارت (الأمم المتحدة، 2017) "التنمية المستدامة هي ألا نورث الأجيال المقبلة شيئاً معيناً، بل أن نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى معيشي لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به، ولتتطلع إلى الأجيال التي ستليها من المنظور نفسه".[2]
- التنمية المستدامة بأنها تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظام الحيوي».[3]

ومن خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يتضح أن التنمية تتمثل فى كافة العناصر التى تسهم فى زيادة كفاءة وفاعلية الجامعة، والقدرة على تقديم خدمات ابتكارية تتوافق مع متطلبات سوق العمل، ويصعب محاكاتها من قبل الآخرين، والمتأمل في مفهوم التنمية المستدامة سوف يدرك منذ البداية أن هذا المفهوم قد أكد ضرورة النظرة الشاملة والتكاملية في فهم وتفسير المشكلات التنموية.

ثانياً. خصائص التنمية المستدامة:

---

(1) انظر كلا من:

– جهاد صبحي. (2019): مفاهيم في الاقتصاد السياسي – النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 194.

- Gerald Dawe and other. (2005): Sustainable Development in Higher Education: Current practice and Future Developments, A Report for The Higher Education Academy, University of Leeds. P.16. Available at:

https://www.sustainabilityexchange.ac.uk/files/sustdevinhefinalreport.pdf .access date:5/1/2023.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2017): تقرير التنمية البشرية، الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع، نيويورك، ص 17.

(3) على عبده. (2016): التعليم 2030 دليل التخطيط نحو المستقبل، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص 15.

أوضح (كمال التابعي،2006) أن للتنمية المستدامة بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من نماذج التنمية، وفيما يلي استعراض لأهم هذه الخصائص:[1]

1. فهي تنمية ذات طبيعة إيجابية: حيث يشارك جميع أعضاء المجتمع في تنفيذ خطواتها، فالبشر في هذا النمط من التنمية يتعايشون مع مختلف مراحل المشروع منذ إصدار قراره وحتى تجسيده.
2. المشاركة الديموقراطية: فالتنمية من خلال هذا النمط قريبة من البشر، وتفترض المساواة بينهم، ولا يقوم البعض بتنفيذها وكالة عن بعض، فالتنمية تتطلب وعي الجميع ومشاركة الجميع وفق مرجعية مشتركة، ومن ثم تعتبر التنمية المستدامة مدخلا للممارسة الديموقراطية الحقيقية، أو أن الأخيرة شرط ضروري للأولى، ثم البدء من هذا الطرف أو ذاك، فالمطلوب تحفيز البشر واستثارة دافعيتهم وتطوير وعيهم.
3. السعي لتمكين المهمشين: فالتنمية المستدامة تسعي إلى تمكين المهمشين الذين تم إبعادهم عن المشاركة، وخاصة الفقراء الذين يعيشون في مستوى الفقر المدقع، حتى يستعيدوا عافيتهم من أجل المشاركة الاقتصادية، وتمكين الأقليات، وتمكين المرأة.
4. تتميز التنمية المستدامة كذلك بالتنوع؛ وتقبل بإمكانية وجود عدة أنماط متوازية تؤدي كلها إلى التنمية، وبإمكانية اختيار كل بلد للنهج التنموي الذي يراه صالحاً له رغم تبني الجميع لنفس الأهداف التنموية بعيدة المدى.
5. التنمية المستدامة لا تستند إلى فكرة التبادل التي استندت إليها التنمية التقليدية؛ لأن التبادل يتضمن تعويضاً أو بديلا، ويتطلب اتفاقات تعاقدية ونظاماً قانونياً معقداً، أما التنمية المستدامة فلا تتطلب هذا التعويض الفوري، لأنها ترتكز على أساس أخلاقي يمكن الأفراد من تأجيل إشباع رغباتهم، فرأس المال الاجتماعي يشجع الأفق الأبعد أمدا في التفاعل الاجتماعي؛ حيث تأخذ أجيال الحاضر في اعتبارها مصالح أجيال المستقبل.[2]

(1) كمال التابعي. (2006): التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة، ص 42.

(2) كمال التابعي. (2006)، المرجع سابق، ص 42.

6. عالمية مطالب الحياة، والاستدامة والتواصل بين الأجيال، ومناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية؛ فعالمية مطالب الحياة هي الخيط المشترك الذي يربط مطالب التنمية المستدامة اليوم بضرورات التنمية في الغد، ولاسيما بالحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة توليدها من أجل المستقبل، وأقوى شئ لحماية البيئة هي الحاجة الأخلاقية إلى ضمان فرص للأجيال المقبلة مماثلة للفرص التي نعمت بها الأجيال السابقة، وهذا الضمان هو أساس التنمية المستدامة، فالاستدامة لا يكون لها معنى إذا كانت تعنى استدامة فرص الحياة البائسة والمعوزة، إذ لا يمكن أن يكون الهدف هو العمل على استدامة الحرمان البشري.

وأضاف دوجلاس موسشيت (Douglas Muschit, 2000)، مجموعة من الخصائص التالية:[1]

1. إن التنمية المستدامة أكثر شمولية لكونها أشد تداخلاً وتعقيداً؛ وبخاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
2. إن التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي.
3. إن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل المجتمع .
4. إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تدخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية فيها.

كما أضاف (فلاح جمال، 2016) لخصائص التنمية المستدامة ما يلي:

1. اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي؛ وبخاصة المفاصل الرئيسة لتلك المقومات المتمثلة في الإنسان والبيئة، وهذه

(1) دوجلاس موسشيت. (2000): مبادئ التنمية المستديمة، (ترجمة بهاء شاهين)، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ص 167.

الخاصية تعطي صفة الذاتية و الاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

2. شمولية أهداف التنمية، كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم و خدمات الصحة و تحقيق توازن نسبي للدخل، وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية، وإنما أيضاً بالحفاظ على التوازن البيئي.

3. القدرة على تجاوز المعوقات وتضييق الفجوة بين الدولة النامية والدول المتقدمة، من خلال كون التنمية المستدامة تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي و المعنوي للبلد بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار، وتعد صفة الديناميكية والشمولية من الصفات التي تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بأبعادها المكانية والزمنية.[1]

واستناداً لما سبق يمكن القول إن كلا من دوجلاس موسشيت و فلاح جمال اتفق مع كمال التابعي في التأكيد على اعتبار أن التنمية المستدامة تحقق النمو، ولها ما يميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية، ومن ذلك الشمول والنظرة الكلية للأمور، والتفاعلية بين مختلف أبعادها، والديمومة والاستمرارية في جميع مجالاتها، وتحقيق متطلبات المجتمع والتقليل من معدلات الفقر، وتنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية مع المحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع، والمزج بين الأساليب الكمية والكيفية، ومراعاتها البعد الزمني فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة، والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.

(1) فلاح جمال معروف، (2016): التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، مرجع سابق، ص ص ٥٦ – ٥٧.

ثالثاً. دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة:

تتمثل وظائف التعليم الجامعي في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وفي إطار هذه الوظائف الثلاث يمكن أن تسهم الجامعة بدور هام في تحقيق التنمية المستدامة انطلاقاً من المسئولية المجتمعية لها، وذلك كما سيتم إيضاحه فيما يلي:

1 . التدريس الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة:

التدريس هو كل ما يقوم به عضو هيئة التدريس من أنشطة وعمليات وإجراءات وسلوكيات تعليمية تتعلق بعملية التدريس داخل الفصل الدراسي أو خارجه، وتنعكس على سلوك الطلاب، ويتضمن اختيار وانتقاء المادة العلمية، وتنظيمها، وتحديد إجراءات وفنيات تطبيقها، ويتحقق ذلك من خلال عدة طرق منها: طريقة المناقشة، وطريقة المحاضرة، وطريقة الحالة، وطريقة الخبير، والتدريس المعملي، والتدريس الجماعي.

وتؤكد التنمية المستدامة على التحسين المستمر لعملية التدريس الجامعي، حيث تسعي إلى تحقيق التدريس الفعال، وذلك من خلال تقديم طرق التدريس الحديثة، وتدعيم التعلم التعاوني، واستخدام تكنولوجيا التعليم في التدريس، وزيادة معارف أعضاء هيئة التدريس بخصائص الطالب الجامعي، وسلوكياته، واتجاهاته، وكذلك مراجعة البرامج والمقررات الدراسية، ويتطلب ذلك اهتمام عضو هيئة التدريس بالأنشطة الصفية واللاصفية، والمراجعة المستمرة للعملية التعليمية، ويتطلب ذلك توجيه فعاليات عملية التدريس بغية تدعيم الالتزام والولاء المهني لدى أعضاء هيئة التدريس تجاه المشاركة في برامج التنمية المهنية، وتوفير مزيد من الفرص والبرامج التدريبية التي تساعد في تحقيق الأهداف التعليمية والأكاديمية للتعليم الجامعي.[1]

ويمكن للجامعة أن تسهم من خلال وظيفة التدريس الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التدريس الفعال، وذلك من خلال تقديم طرق التدريس الحديثة،

(1) Dixon, K & Scott, S. (2003). The Evaluation of an Offshore Professional Development Programme as Apart of a University strategic plan: A Case Study Approach, Quality in Higher Education, vol. 9, no. 3, p. 293.

وتدعيم التعلم التعاوني، واستخدام تكنولوجيا التعليم في التدريس، وزيادة معارف أعضاء هيئة التدريس بخصائص الطالب الجامعي، وسلوكياته، واتجاهاته، وكذلك مراجعة البرامج والمقررات الدراسية، ويتطلب ذلك اهتمام عضو هيئة التدريس بالأنشطة الصفية واللاصفية، والمراجعة المستمرة للعملية التعليمية، ويتطلب ذلك توجيه فعإليات عملية التدريس بغية تدعيم الالتزام والولاء المهني لدي أعضاء هيئة التدريس تجاه المشاركة في برامج التنمية المهنية، وتوفير مزيد من الفرص والبرامج التدريبية التي تساعد في تحقيق الأهداف التعليمية والأكاديمية للتعليم الجامعي.

2 . البحث العلمي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة:

يعتبر البحث العلمي هو القائم على إنتاج المعرفة وتطويرها، وعلى مشكلات المجتمع وقضاياه إعمالًا لأساليبه وأدواته فيها، وسعياً لاحتوائها ومواجهتها، لخدمة أهداف التنمية بمتغيراتها المختلفة، حيث يقع على عاتقه أيضاً مسئولية تحقيق التواصل والتفاعل الإيجابي في إطار نسب ومواصفات معيارية لمكونات العمل الجماعي، لذا يتوقف نجاح العلاقة بين الجامعة والمجتمع على نجاح أنشطة البحث وفعاليتها.

ويتحدد هنا فلسفتان، أولهما: التركيز على الجانب المعرفي والذي يؤكد أن وظيفة الجامعة الأساسية وظيفة علمية ومعرفية بحته، والعلم هدف في حد ذاته بغض النظر عن فوائده، وتطبيقاته. وثانيهما: الجانب الاجتماعي وتؤكد أن وظيفة الجامعة اجتماعية سياسية، وهي المكان الذى يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته، ويحاول إيجاد حلول لها، لذا توظف الجامعة الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات المجتمعية، وهو اتجاه يزداد قوة في الوقت الحاضر.[1]

فتوجيه البحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة أمر مهم، حيث تعتبر الجامعة أكبر ممول للمؤسسات العلمية البحثية برأس المال البشرى المؤهل والقادر على العمل العلمي، ولن تستطيع الجامعة أن تقدم لهذه المؤسسات العلمية حاجتها بالتحديد، إن لم

(1) أشرف السعيد. (2007): الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ص 80.

تكن على صلة وثيقة بهذه المؤسسات وهذا يتطلب سياسة علمية تجعل الجامعة على بينة من احتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، كما تجعل تلك القطاعات على بينة من إمكانات الجامعة في خدمتها.

ويمكن أن تساعد البحوث العلمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- البحث عن موارد جديدة لاستبدال المواد القائمة، والتغييرات في الأجهزة الجديدة لزيادة كفاءة المنتج وتقليل استخدام المواد، وتخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة وطرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية.
- إنشاء مراكز بحث تعني بالتنمية المستدامة.
- البحوث التي تعطي حلولاً لمخاطر التغير المناخي.
- البحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة ومواد البناء والتشييد والمياه والنقل المستدام، ومنع التلوث وتغيرات المناخ.
- إجراء بحوث حول استراتيجيات التكيف المناخي، وحول تحليل المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة.
- إجراء البحوث الأكثر إلحاحاً على الصعيدين الدولي والمحلي ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.
- إجراء مزيد من البحوث التي من شأنها حفظ وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية، وخلق المزيد من الطاقات البديلة وتسخير الأبحاث العلمية من أجل وضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد.[1]

كما يمكن للجامعة أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين المستوى العلمي، وذلك من خلال تحقيق التميز في الأداء البحثي، والاهتمام بأساليب البحث العلمي، والاهتمام بالبحوث الفردية والجماعية، والبحوث الإجرائية، والأبحاث ذات التخصصات البيئية بين الأقسام العلمية بالكلية الواحدة، أو بين كليات الجامعة، أو بين كليات التخصص الواحد من جامعات مختلفة، وربط جهود العمل البحثي الفردي

(1) نادية إبراهيمي. (2015)، مرجع سابق، ص 276.

والجماعي بتطوير عمليات التعليم والتعلم داخل الأقسام والكليات، في إطار مدخل التخصصات والبرامج البيئية.[1]

ومما سبق يمكن للجامعة من خلال وظيفة البحث العلمي أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنمية المعرفة وتطويرها من خلال إعمال الأساتذة بالبحث، وتدريب طلابهم علي إجراء البحوث العلمية، فالبحث العلمي علاوة على كونه الوسيلة الأساسية لتطوير العلوم و المعارف إبداعا و تطبيقا، قد أصبح الوسيلة القوية التي تتصدى لمشكلات المجتمع المختلفة لإيجاد حلول لها، فالبحث العلمي هو وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته، أو عن بيئته ومجتمعه كما أنه وسيلة الإنسان لإيجاد الحلول للمشاكل التي تقابله والصعوبات التي تعرقل حياته، وهو وسيلة الإنسان لإيجاد أحسن السبل للاستغلال الأمثل للموارد المادية المتوفرة و حتى إيجاد طرق لتجديدها.

3 . خدمة المجتمع ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

إن رسالة التعليم العالي في الماضي اقتصرت على وظيفتين هما التدريس والبحث العلمي لكن في ضوء التغيرات والتطورات التي شهدتها – وما زالت تشهدها – المنظومة الدولية، تبين أن هاتين الوظيفتين لم تعدا كافيتين لعمل التعليم العالي، إذ وجد التعليم العالي نفسه أمام تحديات عديدة فرضت عليه ضرورة الانفتاح على المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي، تحقيقا لمزيد من التعاون بينه وبين مؤسسات المجتمع الذي يوجد فيه الأمر الذي أدى إلى استحداث وظيفة ثالثة للتعليم العالي هي وظيفة خدمة المجتمع.

إن خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات، عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة، بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حل

(1) (Connolly, M. (2002). The Development of Professional Headship Induction Programmes in wales. International Journal of educational Management, Vol 16, no. 7, P. 342.

مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.

فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار واهتماماتهم بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة، وتستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة، وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه، فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل.

وفي الجهة المقابلة تسهم برامج التنمية المستدامة في تدعيم التوجه نحو ربط أهداف الجامعة بخدمة المجتمع، والتعرف على البيئة الاجتماعية ومخاطبة الجمهور المستهدف، واستخدام الأسإليب العلمية في تخطيط وإعداد مشروعات خدمة المجتمع والبيئة، وتقديم الاستشارات للمؤسسات والمنظمات الخدمية المختلفة.[1]

وقد صرح السيد ولتر إردلين Walter Erdelen، مساعد المدير العام للعلوم الطبيعية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) قائلاً:[2]

إن القوى الجديدة تعمل على دفع التعليم العالي نحو التحول بسرعة لا يمكن توقعها خلال العشر سنوات القادمة؛ حيث تقوم مؤسسات التعليم العالي بتغيير استراتيجي من خلال إيجاد الحلول للتحديات الأساسية الآنية في مجالات الصحة، والعلوم، والطاقة المتجددة، والتعليم، وإدارة المياه، والأمن الغذائي، والبيئة، ومن جانبنا تحتاج مؤسسات التعليم العالي إلى تدريب المعلمين على عمل أبحاث خاصة بالمناهج التربوية، مع ضرورة تطوير مناهج دراسية تراعي قيم التنمية المستدامة.

(1) يوسف عبدالمعطي. (2001): تصور مقترح لتطوير إدارة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(101)، القاهرة، ص 76.

(2) شيريل ديشا، تشارلي جروفز. (2020): التعليم العالي والتنمية المستدامة: أنموذج لتجديد المناهج الدراسية، (ترجمة على بن محمد). دار جامعة الملك سعود للنشر. (2014)، ص 6.

وبعد عرض المحور الثالث والذى تناول التنمية المستدامة وما أشتملت عليه من عناصر تتضمن: مفهوم، وخصائص، ومتطلبات تحقيقها فى الجامعات، وقد انتهي هذا المحور إلى أن قضايا الاستدامة تظهر فيما سيفعله الطلاب في حياتهم المهنية مستقبلاً، لاسيما في المهن المرتبطة بالبيئة العمرانية، لكن العديد من المؤسسات تناضل في سبيل تكييف برامجها ودوراتها الدراسية لتعكس ذلك؛ حيث يبدأ التعليم العالي الآن بإدراك ضرورة التفكير في حقيقة كون الإنسانية تؤثر على البيئة بطرق لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، ويحتمل أن تكون هذه التأثيرات مدمرة لكل من النظم البيئية الطبيعية، والإنسانية على حد سواء، ويمتد التأثير إلى المجتمع بأكمله، ولابد أن يدرك التعليم العالي أهمية وجود حاجة إلى إتخاذ إجراءات عأجلة لمعالجة هذه المشاكل الأساسية، ولفهم واقع التعليم العالي الذي يحتاج إلى توفير فرص الاستدامة للطلاب.

المحور الرابع: واقع تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة:

أصبحت الجامعات تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تحد من قدرتها على تنمية المسئولية المجتمعية، وقد تكون تلك المعوقات من داخل الجامعات ذاتها أو من الخارج.

أوضحت دراسة (حسين الأسرج، 2011) أن الجامعات تعاني بعض المشكلات عند تنفيذ المسئولية المجتمعية منها: قلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع المقاييس والمعايير لقياس جهود الجامعات في هذا المجال، فهناك حتى الآن خلط بين الأعمال الخيرية والمسئولية المجتمعية.[1]

وفي هذا الصدد أيضاً أشارت العديد من الدراسات إلى أن الجامعات تواجه العديد من التحديات التي تمثل في مجملها مشكلات تحول دون قيامها بمسئوليتها المجتمعية، وأدائها لدورها التنموي المأمول لمجتمعاتها، وتتمثل أبرزها فيما يلي:

(1) حسين الأسرج. (2011): المسئولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ط 90، ص 134.

- تعدد التعاريف والفلسفات المتعلقة بالمسئولية المجتمعية.
- مواجهة الدارسين والأكاديميين لأعباء متعددة، تتنافس جميعها على وقتهم المتاح.(1)

عدم وجود دافع لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين للعمل في خدمة المجتمع، وعزوف غالبية أعضاء هيئة التدريس عن المشاركة في برامج خدمة المجتمع.

- ضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلمية والتطبيقية التي تفيد المجتمع.
- ضعف العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والمؤسسات المحلية الخدمية.
- ضعف تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص التعليمية بين مختلف فئات المجتمع المحيطة بالجامعة، وهذا مما يعوق عملية التنمية المستدامة في المجتمع.(2)
- قلة الاعتماد على الخبرات الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس في مجال خدمة المجتمع، وذلك عند توظيفهم أو تقويمهم أو ترقيتهم لدرجات أعلى، مع تركيز إنتاجهم على البحوث النظرية دون التطبيقية.
- قلة وجود إدارات متخصصة في تنظيم وتسويق وإدارة الأبحاث الميدانية، والدراسات التطبيقية، والإستشارات العلمية لأفراد المجتمع ومؤسساته.(3)
- عدم وجود خطة استراتيجية واضحة وشاملة تستند إلى الإحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع ومؤسساته وتحدد أولويات المسئولية المجتمعية للجامعة في المجتمع.(4)

---

(1) يوسف ذياب. (2010)، مرجع سابق، ص 32.

(2) عايدة باكير. (2011، سبتمبر 26): تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين، ص 7 – 8.

(3) منصور بن عوض. (2008): آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات، حولية كلية المعلمين بأبها، السعودية، ع(13)، ص 35.

(4) شادية مخلوف. (2011، سبتمبر 26). ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني (نموذج مقترح)، مرجع سابق، ص 10.

- سوء الإدارة وضعف فعإلية التخطيط والتنظيم سواء من جانب الجامعة أو من جانب مؤسسات المجتمع المحلي.
- ضعف قنوات الإتصال والتواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي التي تحيط به، واستخدامها في التعريف بأنشطة الجامعة وفعاليتها، وانخفاض الوعى بدور الجامعة في خدمة المجتمع.[1]
- قلة الدراية الكافية من جانب الجامعة بمشكلات المجتمع ومتطلباته، وبطء استجابة الجامعة لاحتياجات المجتمع؛ مما يجعل هذه المؤسسات لا تعتمد كثيراً على الجامعة في حل مشكلاتها، وتلبية احتياجاتها.
- ضعف الاستفادة من خبرات الشركاء المجتمعيين والدارسين ومعارفهم، وعدم إعطاء التسهيلات المناسبة للمشاريع الإبداعية، وتوظيفها لصالح المجتمع.[2]
- جمود اللوائح والقوانين التي تحكم وتنظم علاقة الجامعة بالمجتمع.[3]
- السياسات الجامعية الحالية تميل إلى النمط التقليدى، وعدم وجود السياسات المنظمة للمسئولية المجتمعية في الجامعات.
- وجود صعوبات إدارية وهيكلية لدى بعض الجامعات.
- عدم إدراك أبعاد المسئولية الاجتماعية بشكل صحيح.[4]

(1) محمود زكي، ناصر على. (٢٠١١): دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها" دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان (ج. م.ع)، وجامعة الأزهر – غزة (فلسطين)، مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، ص 17.

(2) على أحمد، أحمد عبدالعزيز. (2014). نحو شراكة حقيقية بين الجامعة والمجتمع، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس:» تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة»، القاهرة، ص 436.

(3) يوسف سيد. (2002). أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية، المؤتمر العلمي الرابع:»التنمية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين»، كلية التربية بالفيوم، ص 201.

(4) سعيد عبده. (2016). نحو رؤية استراتيجية للمسئولية الاجتماعية للجامعات الخليجية، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، ع(8)، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات

بينما توصلت دراسة (أسماء محمد، 2013) فقد توصلت إلى أن أهم الصعوبات التى تواجه جامعة حلوان في تحقيق المسئولية المجتمعية تجاه المجتمع كما يحددها المستفيدين تمثلت فيما يلي بالترتيب: صعوبة الحصول على الخدمات، وعدم الإعلان عن الخدمات، وصعوبة الإتصال بالمسئولين عن تلك الخدمات، والمعاملة السيئة من مقدمي الخدمة، وعدم تقديم الخدمات بصورة منتظمة، تعقد إجراءات الحصول على الخدمة، كما أوضحت الدراسة أنه لا توجد علاقة وثيقة بين الجامعة كجهة مقدمة للخدمة وبين المجتمع المحيط بها؛ نظراً لأن الخدمات التى تقدمها كل كليات الجامعة ليست منتظمة وملزمة، كما أنه لا توجد أماكن محددة لتلقي الخدمات.[1]

دراسة (مني محمد، 2015) سعت إلى معرفة واقع أداء جامعة مدينة السادات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وتحديد المعوقات التي تواجهها في تحقيق هذه الوظيفة، وتوصلت دراسة إلى أن أهم المعوقات التي تواجه الجامعة في خدمة المجتمع هي: ارتفاع تكاليف الأبحاث المرتبطة بخدمة المجتمع، ومحدوية الموارد المالية وضعف الإمكانيات المتاحة للجامعة، وضعف تعزيز ثقافة خدمة المجتمع بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين بالجامعة، وقلة تفعيل الخطط المقترحة من الجامعة لخدمة المجتمع.[2]

وتوصلت دراسة (جمال رجب، 2017) إلى أن من أهم المشكلات التي تواجه الجامعات عند قيامها بالمسئولية المجتمعية مايلى: غموض أهداف الجامعات في مجال خدمة المجتمع، وعدم وجود خطة لمواجهة المشكلات البيئية، وقلة الاعتمادات المالية

الاستشارية، ص 27.

(1) أسماء محمد. (2013): المسئولية الاجتماعية للجامعات المصرية نحو تنمية المناطق العشوائية دراسة مطبقة على جامعة حلوان، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية: "الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات"، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الجزء (9)، ص ص 3523 – 3617.

(2) مني محمد. (2015): دور جامعة مدينة السادات في خدمة المجتمع المحلي دراسة تقويمية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، ع(68)، ص ص 277 – 328.

اللازمة لأنشطة الجامعات في هذا المجال، وضعف دور الإعلام الجامعي في التوعية بدور الجامعة.[1]

أشارت بعض الدراسات أن الجامعات المصرية تعاني العديد من المشكلات، والمستقرئ لهذه المشكلات يتبين له أن هناك ضعفاً في أداء الجامعات لمسئوليتها المجتمعية خاصة تجاه رأس مالها البشرى من أعضاء هيئة التدريس، وقد أثر ذلك سلباً على إسهامهم في أداء جامعاتهم لمسئوليتها تجاه المجتمع الخارجي، حيث أشارت الدراسات إلى ما يلي:

- ضعف الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم الجامعي وضعف الربط بين البحث العلمي ومتطلبات المجتمع والتنمية.(2)
- ضعف قدرة الجامعات على استشراف مستقبل المجتمع، وما سوف يواجهه من مشكلات وما يحتاجه من كفاءات وموارد بشرية علمية وعملية.(3)
- بقاء مؤسسات التعليم العالي في غالبية الأحيان بعيدة عن الإنخراط المباشر في قضايا المجتمع والتنمية، وحماية البيئة والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان وغيرهم.(4)

(1) جمال رجب. (2017): رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية، مرجع سابق، ص 176.

(2) انظر كلًا من:

– غادة محمد. (2017): إدارة المسئولية الاجتماعية بالجامعات المصرية وتنمية رأس مالها البشرى: دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 323.

– منال رفعت. (2015): تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بالتعليم الجامعي المصرى على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، مج21، ع(4)، ص370.

(3) أشرف السعيد. (2008): دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع(68)، الجزء الأول، ص 101.

(4) فتحي درويش وسامي فتحي. (2008): دراسة مقارنة لخبرات بعض الدول في تحويل الجامعة إلى منظمة تعلم وإمكانية الإفادة منها في مصر، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم

- الإنفصال بين المؤسسات الجامعية ومتطلبات التنمية المستدامة في المجتمع.(1)

كما أشارت دراسة (غادة محمد، 2017) إلى وجود قصور فى فهم المسئولية المجتمعية للجامعات بأنها موجهة تجاه المجتمع الخارجي فقط دون الداخلي أو العكس، فضلاً عن أنه لا يوجد خطط خاصة بالمسئولية المجتمعية تجاه المجتمع الداخلي والخارجي المحيط بالجامعات.[2]

دراسة (عبدالقادر حسين، 2019)هدفت الدراسة معرفة واقع المسئولية الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية، ومستوى التنمية المستدامة فيها ومعوقاتها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، وكانت أبرز النتائج أن رسالة الجامعة وأهدافها تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع، وأنه يوجد شراكة بين مراكز البحث في الجامعة ومؤسسات المجتمع، فيما أوصت الدراسة بضرورة أن تدعم الجامعة البرامج والخطط التي تحد من الفقر في المجتمع وتشجيع الموظفين على دعم حملات التوعية للتنمية المستدامة.[3]

دراسة (صفاء موسى، 2021)هدفت الدراسة إلى التعرف على اهتمام الجامعات الأردنية بعملية التنمية المستدامة، وفهم مضمون الدور الذي تلعبه الجامعة في عملية الاهتمام بالبحث العلمي والتنمية المستدامة، وتوصلت النتائج بضرورة إصلاح التعليم العالي، ونوعية هذه الإصلاحات يمكن أن تحقق أهداف التنمية المستدامة، وأن الجامعة ليست مؤسسة تقدم العلم والمعرفة فقط، ولكن دورها وأهدافها أكثر من ذلك بكثير،

الجامعي، كلية التربية جامعة عين شمس، ع(19) القاهرة، ص213.

(1) أشرف محمود، محمد جاد. (2008): ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في مصر في ضوء معايير بعض هيئات الاعتماد الدولية، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية بالغردقة: تكامل التربية والعلوم والآداب في إعداد معلم القرن الحادي والعشرين، فبراير 23 – 24، ص 510.

(2) غادة محمد. (2017): إدارة المسئولية الاجتماعية بالجامعات المصرية وتنمية رأس مالها البشرى: دراسة تحليلية،مرجع سابق، ص 386.

(3) عبدالقادر حسين. (2019): المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مج6، ع(٣)، ص ص ١٥٦ – ١٧٩.

والغرض منها جعل التعليم الجامعي بين جميع دول العالم في مصاف التعليم العالي وتحقيق التنمية المنتظمة إلى الأمام.[1]

وانطلاقاً من نتائج الأدبيات والدراسات السابقة التي تضمنت تحليلاً لمسئولية المجتمعية، وتوضيح العلاقة بين المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة بالجامعات،واستناداً على الوضع الراهن لتنمية المسئولية المجتمعية بالجامعات المصرية من الأدبيات والدراسات السابقة، يمكن وضع آليات مقترحة لتنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الخامس: نتائج البحث والآليات المقترحة لتنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً. نتائج البحث:

من خلال استعراض أهم ملامح واقع تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة توصل البحث الحالي إلي مجموعة النتائج التالية:

- أن المسئولية المجتمعية للجامعات تساعد في تطوير المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وتعمل على تحسينه.
- أن تنمية المسئولية المجتمعية فى الجامعات تعتمد على توفير الكفاءات البشرية القادرة على إحداث التجديد والتطوير وخلق بيئة إبداعية تسهم فى تحقيق التنمية المستدامة لها.
- أن المسئولية المجتمعية تجعل الفرد متقبلا وواعيًا للتغيرات التي تحدث من أجل التنمية والتقدم.
- أن المسئولية المجتمعية للجامعات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ورفاهية أفراده ومنظماته.

(1) صفاء موسى. (2021): إسهامات برامج التعليم العالي في الجامعات الأردنية في تطوير البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، مج61، ع(1)، ص ص 165 – 191.

- أن الجامعة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين المستوى العلمي، وذلك من خلال تحقيق التميز في الأداء البحثي، والاهتمام بأساليب البحث العلمي.
- أن الثورة المعرفية والتكنولوجية أدت إلى زيادة التنافس على إنتاج المعرفة وكيفية استخدامها وتطبيقها فى المجال الصحيح الأمر الذى أدى إلى ضرورة استثمار وتنمية رأس المال البشري باعتباره أهم موارد الجامعة، والتي تدعمها نحو تحقيق التنمية المستدامة.
- أن الأهتمام بتنمية المسئولية المجتمعية بالجامعات المصرية لا يزال محدود وغير كاف لتحقيق التنمية المستدامة بها.

ثانياً. الآليات المقترحة لتنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة:

استناداً على الوضع الراهن لتنمية المسئولية المجتمعية بالجامعات المصرية من الأدبيات والدراسات السابقة، يمكن وضع آليات مقترحة لتنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لما يلى:

1 . يمكن تحديد مجموعة من الآليات لتنفيذ التوصيات الخاصة بالبحث في تنمية الوعي بقيمة المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية:

- أن تدخل الجامعات الاستدامة ضمن رسالتها، ورؤيتها، ومؤشرات قياس أدائها وتقويم مخرجاتها وعوائدها.
- أن تكون الجامعة برامجها، ومناهجها، وبعض كلياتها مكرسة لخدمة الاستدامة بأبعادها المختلفة.
- أن تقوم قيادات الجامعات بعقد ورش تدريبية لجميع منتسبي الجامعة لتعريفهم بالمسئولية المجتمعية وأبعادها ومبادئها وآليات تطبيقها في البيئة الجامعية، بهدف إشاعة ثقافة المسئولية المجتمعية بين جميع منتسبي الجامعة.
- المساهمة في مبادرة الشراكة العالمية في التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة الذي يضم أكثر من ألف جامعة لدمج التنمية المستدامة في الجامعات وتبني برامج التعليم المستدام.

- أن تصبح الجامعات خط الدفاع الأول للتنمية المستدامة ويكون خريجوها هم العمود الفقري والقوة الفاعلة لإحداث المستقبل الواعد.
- ضرورة تضمين مناهج الجامعة المسئولية المجتمعية نظرياً وعملياً.
- ضرورة توفير التمويل اللازم لتفعيل دور الجامعات بالمسئولية المجتمعية.
- ربط وبناء البرامج التي تقدمها الجامعات المصرية بمتطلبات سوق العمل بالمجتمع المصري.
- تدعيم المراكز والوحدات الخاصة المسئولة عن تقديم البرامج التنموية الحديثة بالجامعات بالإمكانيات المادية والتنظيمية والإداريـة لتيسير دورها في خدمة المجتمع.
- نشر ثقافة الجودة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب بالجامعات.
- أن توجه البحوث التي يقوم بها الطلاب نحو مشكلات خدمة المجتمع وتنمية البيئة وقضاياها.
- ضرورة تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس لتفعيل دورهم في خدمة المجتمع من خلال ورش العمل والبرامج التدريبية.
- جعل المسئولية المجتمعية سياسة وممارسة يومية داخل الحرم الجامعي وكلياته المختلفة.
- التعرف على أوجه القصور في أداء الكليات لمسئوليتها المجتمعية نحو المجتمع المحيط.
- توفير بيئة ديمقراطية داعمة للمسئولية المجتمعية داخل قاعات التدريس وأماكن ممارسة الأنشطة الطلابية.
- تبني الجامعات لخطة استراتيجية واضحة لتنمية المسئولية المجتمعية.
- ترسيخ وتنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن.

2 . بعض مقترحات الأنشطة:

أ . أنشطة تعليمية يتم تنفيذها تشمل الكفايات المهنية التي ينبغي أن يكتسبها المتدربين من هذه الكفايات.

ب . تنظيمها في صـورة مجالات تحتوي على (مبادئ التخطيط وأهدافه، واستراتيجيات التدريس داخل الكليات، والعلاقات الإنسانية والمسئولية المجتمعية) لتحقيق الرؤية والرسالة الخاصة بالكليات في الجامعات في ضوء المسئولية المجتمعية.

- أنشطة تثير دافعية الطلبة وأعضاء هيئة التدريس مثل: الجوائز التشجيعية، وتشجيع العمل الجماعي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لخدمة المجتمع.
- الكفايات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية ومنها أنشطة تبادل الزيارات بين الكليات المناظرة بعضها البعض لتبادل الخبرات حول ما قامت به تلك الكليات من خطوات إجرائية في ترسيخ مفهوم المسئولية المجتمعية في نفوس طلابها.

ج . أساليب تدريبية متنوعة منها: حلقات تطبيقية، ورش عمل ومحاضرات، وجلسات نقاشية، بالإضافة إلى الجانب العملي والميداني.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحلام العيثاوي، عمار السامرائي. (2011): واقع تطبيق ضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة في ضوء معايير ومتطلبات الجودة الشاملة: دراسة حالة – الجامعة الخليجية، المؤتمر العربي الدولي لجودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، مايو 10 – 12، ص ص 1 – 46.
2. أحمد حسين عبدالمعطي، راندا رفعت محمد. (٢٠١٨): دور الكليات المعتمدة بالجامعات المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: كلية التربية بأسيوط أنموذجاً: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج(34)، ع(٧)، ص ص 1 – 44.
3. أحمد غنيمي. (2016): دور مؤسسات التربية في تنمية المسؤلية الاجتماعية لدى الشباب المصري: دارسة ميدانية، مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية ببنها، مج(4)، ع(7)، ص ص 204 – 258.
4. أحمد محمد. (2018): واقع المسئولية المجتمعية لكليات التربية للطفولة المبكرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، المجلة العلمية لكلية رياض أطفال، كلية رياض أطفال، جامعة بورسعيد، ع(12)، القاهرة، ص ص 44 – 136.
5. أسامة المليجي. (2010): المسئولية المجتمعية للمؤسسات والمواصفات القياسية الدولية الجودة واستراتيجية التغيير ISO 2600، المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للجودة «الجودة واستراتيجية التغيير، القاهرة، مايو 24 – 25.
6. أسماء محمد. (2013): المسئولية الاجتماعية للجامعات المصرية نحو تنمية المناطق العشوائية دراسة مطبقة على جامعة حلوان، المؤتمر العلمي الدولي

السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية: «الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات»، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الجزء (9)، ص ص 3523 – 3617.

7. أشرف السعيد. (2007): الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة.

8. أشرف السعيد. (2008): دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع(68)، الجزء الأول، ص ص 2– 121.

9. أشرف محمود، محمد جاد. (2008): ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في مصر في ضوء معايير بعض هيئات الاعتماد الدولية، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية بالغردقة: تكامل التربية والعلوم والآداب في إعداد معلم القرن الحادي والعشرين، فبراير 23 – 24.

10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2017): تقرير التنمية البشرية، الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع، نيويورك.

11. جمال رجب. (2017): رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مج36، ع(175)، ص ص 774 – 830.

12. جهاد صبحي. (2019): مفاهيم في الاقتصاد السياسي – النظرية الاقتصادية الكلية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

13. حسين الأسرج. (2011): المسئولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ط 90.

14. حسين عبد المطلب. (2014): المسؤلية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، أرشيف ميونيخ الشخصي، استرجعت بتاريخ أكتوبر 10، 2022، من https: //mpra.ub.uni – muenchen. MPRA_paper_54977.pdf /1 /de /54977

15. خالد بن عبدالكريم بن سليمان. (٢٠١٧): واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات، جامعة عين شمس، ع(١٨)، مج9، القاهرة، ص ص 511 – 546.

16. خليل محمد. (2019): واقع المسئولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في التحديات المعاصرة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع «دور العلوم الانسانية في تحقيق التنمية المستدامة»، جامعة حضرموت، اليمن،، يونيو 24 – 25.

17. دوجلاس موسشيت. (2000): مبادئ التنمية المستديمة، (ترجمة بهاء شاهين)، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

18. زرار العياشي (٢٠١٧): دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسئوليتها الاجتماعية، مجلة الجامعة المغاربية، مج(9)، ع(18)، ليبيا، ص ص 33 – 68.

19. سعيد عبده. (2016). نحو رؤية استراتيجية للمسئولية الاجتماعية للجامعات الخليجية، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، ع(8)، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، ص ص 5 – 43.

20. سيد أحمد عثمان. (2010): المسئولية الاجتماعية – التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

21. شادية مخلوف. (2011): ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني (نموذج مقترح)، بحث مقدم لمؤتمر: المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين، سبتمبر 26.

22. شيريل ديشا، تشارلي جروفز. (2020): التعليم العالي والتنمية المستدامة: أنموذج لتجديد المناهج الدراسية، (ترجمة على بن محمد). دار جامعة الملك سعود للنشر. (2014).

23. صفاء موسى. (2021): إسهامات برامج التعليم العالي في الجامعات الأردنية في تطوير البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة، المجلة الدولية للعلوم التربوية

والنفسية، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية، مج61، ع(1)، ص ص 165 – 191.

24. طارق عامر. (2015): المسئولية المجتمعية، أساليبه، معوقاتها، الدار العلمية، القاهرة.

25. عايدة باكير. (2011): تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، فلسطين، سبتمبر 26.

26. عبدالقادر حسين. (2019): المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي مخبر المحاسبة المالية الجباية والتأمين، الجزائر، مج6، ع(3)، ص ص156 – 179.

27. على أحمد، أحمد عبدالعزيز. (2014): نحو شراكة حقيقية بين الجامعة والمجتمع، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس:» تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة»، القاهرة، أغسطس 10 – 11، ص ص 423 – 442.

28. على عبده. (2016): التعليم 2030 دليل التخطيط نحو المستقبل، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

29. غادة محمد. (2017): إدراة المسئولية الاجتماعية بالجامعات المصرية وتنمية رأس مالها البشري – دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مج4، ع(13)، القاهرة، ص ص 317 – 408.

30. غدير مقداد. (2019). دليل إداري تربوي مقترح لتعزيز المسئولية المجتمعية لجامعة الكويت بناء على أسس الجامعة المنتجة، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

31. فتحي درويش،وسامي فتحي. (2008): دراسة مقارنة لخبرات بعض الدول في تحويل الجامعة إلى منظمة تعلم وإمكانية الإفادة منها في مصر، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية جامعة عين شمس، ع(19) القاهرة، ص ص 210 – 327.

32. فلاح جمال معروف، (2016): التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان.

33. كمال التابعي. (2006): التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة.

34. لانا بن سعيد. (2013). تصور لإجراءات مواصفة الأيزو 26000 للمسئولية الاجتماعية لضمان جودة برامج خدمة المجتمع في جامعة الملك سعود، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، الأردن،، أبريل 2 – 4. // :https search.emarefa.net /detail /BIM – 551249

35. محمد بن ناصر الشهيل. (2017): تقدير القيادات الأكاديمية بالأقسام العلمية في جامعة شقراء لتحقيق أقسامهم للمسئولية المجتمعية، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية جامعة عين شمس، ع(41)، ج.1، القاهرة، ص ص 15 – 78.

36. محمود زكي، ناصر على. (٢٠١١): دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها» دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان (ج. م.ع)، وجامعة الأزهر – غزة (فلسطين)، مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، ص ص1 – 41.

37. منال رفعت. (2015): تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بالتعليم الجامعي المصرى على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، مج21، ع(4)، ص ص 313 – 402.

38. منصور بن عوض. (2008): آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات، حولية كلية المعلمين بأبها، السعودية، ع(13)، ص ص 13 – 42.

39. مني محمد. (2015): دور جامعة مدينة السادات في خدمة المجتمع المحلي دراسة تقويمية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، السعودية، ع(68)، ص ص 277 – 328.

40. نجلاء فتحي. (2013): الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي في مصر كأداة لتفعيل برامج المسئولية الاجتماعية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مج17، ع(2)، القاهرة، ص ص 173 – 194.

41. هناء شحات السيد. (2020): تصور مقترح لتفعيل المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية: جامعة بنها نموذجاً، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(30)، ع(1)، بنها، ص ص 237 – 347.

42. يوسف ذياب. (2010): دليل المسئولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

43. يوسف سيد. (2002). أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية، المؤتمر العلمي الرابع:»التنمية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين»، كلية التربية بالفيوم، أكتوبر 21 – 22، ص ص 164 – 209.

44. يوسف عبدالمعطي. (2001): تصور مقترح لتطوير إدارة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(101)، القاهرة، ص ص 55 – 85.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Barroso - Tanoira, F. G., Santos - Valencia, R. A., & Ávila - Ortega, J. I. (2016). The ABC of Corporate Social Responsibility. AshEse Journal of Business Management, Vol. 2(2), pp. 71 - 75.
- Bokhari, A. (2017). Universities› Social Responsibility (USR) and Sustainable Development: A Conceptual Framework. SSRG

International Journal of Economics and Management Studies (SSRG - IJEMS) – volume 4 Issue 12, pp. 1 - 10. https://www.researchgate.net/publication/321906143

- Connolly, M. (2002). The Development of Professional Headship Induction Programmes in wales. International Journal of educational Management, Vol 16, no. 7.
- Dixon, K & Scott, S. (2003). The Evaluation of an Offshore Professional Development Programme as Apart of a University strategic plan: A Case Study Approach, Quality in Higher Education, vol. 9, no. 3.
- Gerald, D., and other. (2005): Sustainable Development in Higher Education: Current practice and Future Developments, A Report for The Higher Education Academy, University of Leeds. Available at: https://www.sustainabilityexchange.ac.uk/files/sustdevinhefinalreport.pdf .access date:52023/1/.
- J.Kozlowski and G.Hill, (1998). Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney.
- Marinescu, p., Toma, S. G, & Constantin, L. (2010). Social Responsibility At The Academic level Study Case: the University Of Bucharest. Studies and Scientific Researches - Economic Edition, Vol. 15.
- Symaco, L. P., & Tee, M. Y. (2019). Social responsibility and engagement in higher education: Case of the ASEAN. International Journal of Educational Development, Elsevier, Volume 66, pp. 184–192. Retrieved 202022/12/ from: https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2018.10.001
- Tuomo, T.(2007), From Social Responsibility to Environmental Responsibility Changes in the Finnish Business Discourse from 1970

to 1995, Electronic journal of Business Ethics and Organization Studies, Vol. 12, No.2.

- University Politehnica Of Bucharest. (2015).”Comparative Research On The Social Responsibility Of Universities In Europe and Development Of A Community Reference Framework”, Available: http://www.eu - usr.eu (Accessed: 23.9.2022).
- World Bank. (2005): Opportunities and Options for Governments to promote corporate social Responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania , Washington, D.C., 20433, U.S.A,Working Paper, March.